هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج بكالوريوس الحقوق
جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 24 – 25 أكتوبر 2010

قائمة المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية 1
2. المؤشر (1) المنهج الدراسي..... 3
3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج 10
4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين..... 14
5. المؤشر (4) فاعلية ادارة وضمان الجودة..... 17
6. الاستنتاج..... 21

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين2011

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1.1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربعة التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج الأكاديمي يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر رقم (1): **المنهج الدراسي**
المؤشر رقم (2): **كفاءة البرنامج**
المؤشر رقم (3): **المعايير الأكاديميَّة للخرِّيجين**
المؤشر رقم (4): **فعالية إدارة ضمان الجودة**

يكون الحكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

i. البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ **أو**
ii. هناك قدَر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفاءه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ **أو**
iii. البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1.2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في جامعة العلوم التطبيقية

لقد تمت مراجعة البرنامج الأكاديمي لبكالوريوس الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (**HERU**) التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (**QAAET**) بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته التي تقدمت بها جامعة العلوم التطبيقية، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي أجريت في 24 – 25 أكتوبر 2010.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة العلوم التطبيقية من النتائج الواردة في هذا التقرير وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس الحقوق.

تم إخطار جامعة العلوم التطبيقية من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بالكتاب المؤرخ في 20 يناير 2010 بأن برنامج بكالوريوس الحقوق سيخضع لعملية مراجعة الجودة وأن الزيارة الميدانية محدد لها يومي 24 و25 أكتوبر 2010. من اجل التحضير لمراجعة البرنامج، قامت جامعة العلوم التطبيقية بإجراء تقييم ذاتي لبرنامجها وقدمت تقرير التقييم الذاتي وملحقاته في الموعد المتفق عليه في مارس 2010.

لقد أُنشئت جامعة العلوم التطبيقية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 2004/140 المؤرخ في 5 يوليو 2004 وهي تضم ثلاث كليات: كلية العلوم الإدارية، كلية الحقوق وكلية الآداب والعلوم. ويتبع كلية الحقوق برنامج واحد هو بكالوريوس الحقوق، وهو البرنامج قيد المراجعة. وقد بدأت الدراسة في هذا البرنامج اعتباراً من بداية العام الجامعي 2006/2005. معظم المقررات في البرنامج يتولى مسئولية تدريسها قسمان هما: قسم القانون العام، وقسم القانون الخاص. وقد بلغ عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية المتفرغين بالكلية 13 عضوا منهم واحد فقط بدرجة أستاذ، 3 بدرجة أستاذ مشارك، 9 بدرجة أستاذ مساعد وذلك بخلاف مساعدى البحث.

وبلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج في العام الدراسي 2010/2009 583 طالباً منتظماً. منهم 146 طالب مستجد، 82 منهم من الذكور و64 من الإناث. وقد بلغ عدد الطلبة البحرينيين منهم 130 طالبًا، وعدد الطلبة الخليجيين 16 طالبًا. ولقد تخرج من البرنامج 132 خريجا في العام 2008-2009 و51 خريجا في العام 2009-2010.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهاج والتعليم وتقييم انجازات الطلبة وينبغي ان يكون المنهاج ملائما للغرض المنشود.

2.1 للبرنامج أهداف واضحة تتفق مع رسالة الجامعة، وهو مصمم بشكل مقبول لتحقيق المعرفة والمهارات المطلوبة لتلبية احتياجات سوق العمل في البحرين. وتتوافق أهداف البرنامج مع أهداف الجامعة، غير أن أهداف الكلية المعلنة غير مستمدة من رسالة الكلية، حيث أن الصيغة المعلنة لرسالة وأهداف الكلية لا تحدد مضمون الرسالة بوضوح، بل تركز على الوسائل التي تسعى الكلية من خلالها إلى تحقيق الرسالة.

2.2 تم تحديد مخرجات التعليم المطلوبة للبرنامج وفي مواصفات معظم المقررات بشكل مقبول، وهي تتلاءم مع أهداف البرنامج. ويتضمن البرنامج مقررات دراسية متنوعة أغلبها إجبارية وقليل منها اختيارية. وتتتابع المقررات فتبدأ بمقررات تمهيدية ثم مقررات متقدمة في عديد من التخصصات. كما يشمل البرنامج مقررات دراسية متنوعة تكسب الطالب المعرفة والفهم والمهارات الذهنية والمهنية لبناء العقلية القانونية بما يتوافق بصفة عامة مع المخرجات التعليمية المطلوبة.

2.3 يتبع البرنامج نظام الساعات المعتمدة وهو يتكون من عدة مستويات ويقسم إلى فصول دراسية، ويتطلب لحصول الطالب على شهادة البكالوريوس في الحقوق أن يجتاز بنجاح 43 مقررا، بالإضافة إلى اجتياز مقرر التدريب العملي الذي لا تحسب له ساعات معتمدة. ووفقاً للخطة الدراسية الملحقة بتقرير الدراسة الذاتية فإن المقررات مقسمة إلى متطلبات جامعة، ومتطلبات كلية، ومتطلبات تخصص.

2.4 وقد لاحظت لجنة المراجعة أن الساعات الدراسية المحددة لمتطلبات الجامعة (إجبارية، اختيارية)، تبلغ 21 ساعة معتمدة، وهو عدد كبير نسبياً بالمقارنة بالبرامج المماثلة في عديد من الجامعات الأخرى. كما أن بعض المقررات الاجبارية مخصص لها عدد كبير نسبياً من الساعات المعتمدة على حساب المقررات المتعلقة بمجال التخصص القانوني. كما لاحظت لجنة المراجعة أن قائمة المقررات الإجبارية قد خلت من بعض المقررات الأساسية اللازمة

لبناء العقلية القانونية للطالب. كما اتضح للجنة المراجعة عدم وجود توازن بين عدد الساعات المحددة لمقررات الكلية الإجبارية والتخصصية.

2.5 وعلى الرغم من وجود 14 مقرر اختياري مُدرج في الخطة الدراسية يختار الطالب منها مقررين إلا أنه لا يُطرح من بين هذه المقررات سوى عدد محدود. وقد اطلعت لجنة المراجعة على كشف المقررات المطروحة في الفصلين الدراسيين الأول والثاني في العام الجامعي 2009، فتبين أنه لم يُطرح خلال هذا العام سوى 3 مقررات اختيارية من بين الـ 14 مقرر اختياري. ونتيجة لما تقدم فإن فرصة الطالب في اختيار المواد التي يرغب في دراستها تكون محدودة للغاية. وينبني على ذلك أن دور المشرف الأكاديمي في توجيه الطالب في اختيار المقررات يتضاءل إلى درجة كبيرة، مما يتنافي مع طبيعة نظام الساعات المعتمدة.

2.6 والمقررات موثقة إذ تم توصيفها في ملف معظم المقررات وتحديد أوقات تدريسها موزعة على أسابيع الفصل الدراسي. ويحتوى ملف المقرر المطروح على ما يتعلق به طوال الفصل الدراسي، غير أنه لا توجد أساليب واضحة لقياس المخرجات التعليمية المطلوبة سواء فيما يتعلق بالبرنامج ككل أو بالمقررات الدراسية المختلفة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على ملفات بعض المقررات كعينة حيث اتضح وجود قصور في بيانات بعض المقررات فعلى سبيل المثال لاحظت اللجنة أن المخرجات التعليمية المطلوبة لمقرر المالية العامة والتشريع الضريبي قد تمت صياغتها بطريقة نمطية، كما لم يتضمن توزيع مفردات المقرر على الأسابيع تحديد الموضوعات التي سوف تدرس بوضوح في الأسابيع 8، 9، 10 بل اكتفى بتعبير عام هو الضرائب، وكذلك أيضا في الأسابيع 11، 12 إذ تم الإكتفاء بتعبير القروض، كما أن المراجع الإضافية المذكورة غير كافية، كما لُوحظ عدم وجود نماذج من أعمال ومشاركات الطلاب من بحوث وأعمال المجموعات ودراسات في ملف المقرر.

2.7 أما مقرر الشركات والإفلاس فقد لُوحظ أنه يحتوى على موضوعين أساسيين مختلفين تم ضمهما في مقرر واحد، وقد أدى ذلك إلى تناول الإفلاس بشكل مختصر للغاية، فلم يُخصص له في توزيع محتوى المقرر سوى 3 أسابيع هي الأسابيع 12، 13، 14 مما يؤثر سلباً على تحقيق المخرجات التعليمية المطلوبة. وكذلك بالنسبة لمقرر قانون التجارة البحرية فلقد لاحظت لجنة المراجعة أن موضوع النقل البحري لم يُخصص له سوى محاضرة واحدة مدتها

3 ساعات في الأسبوع الثالث عشر، وهذا لا يكفي نظراً لأهمية موضوع عقد النقل البحـــري وتشعبه في ظل أحكام اتفاقية هامبورج للنقل البحري 1978 وقواعد روتردام الجديدة.

2.8 كما توجد في الخطة الدراسية مقررات تُدّرس من قبل أســـاتذة غيـــر مـــؤهلين فـــي مجـــال التخصص. فمادة الطب الشرعي يقوم بتدريسها أحد أعضاء هيئة التدريس بالكلية من غيـــر المتخصصين في هذا الفرع من العلوم الطبية الشرعية. ومادة القانون الدولى العـــام يقـــوم بتدريسها أحد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم السياسية وهو غير حاصل على الدكتوراه في الحقوق. وهذا ينطبق أيضا على مادة القانون الدستوري 1 و قانون دستوري 2. وبالإضافة إلى ذلك فقد لاحظت لجنة المراجعة أنه على الرغم من أهمية تـــدريس الحقـــوق العينية التبعية (التأمينات العينية) ودورها في تكوين العقلية القانونية للخريج إلا أن البرنامج قد خلا من تدريسها سواء كمادة يُفرد لها مقرر مستقل، أو ضمن محتوى مقرر الحقوق العينية ، إذ اقتصر محتوى هذا المقرر على حق الملكية – وهو أسمى الحقوق العينية الأصلية – ولكنه لم يتناول الحقوق العينية التبعية من رهن رسمي، ورهن حيازي، واختصاص، وامتياز.

2.9 كما لاحظت لجنة المراجعة عدم وجود أي مقررات تُدّرس باللغة الإنجليزية، ســـوى مـــادة دراسات قانونية E.F وهو مقرر اختياري لا يُدّرس عملياً إذ لم يتبين للجنة المراجعة أنه قد سبق طرحه. ولا ينال من ذلك وجود مقرر مصطلحات إذ يقتصر محتوى هذه المـــادة علـــى المصطلحات دون وجود موضوع قانوني.

2.10 ويحتوى البرنامج على مقرر الملكية الفكرية، وهي مادة مستحدثة تتوافق مع ما استجد مـــن تطورات على الساحة العالمية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، غير أن البرنامج يخلو مـــن تدريس كثير من المقررات الأخرى التي تتواكب مع التطورات الحديثة في العلوم القانونيـــة. وقد يكون من المناسب إضافة بعض هذه المقررات إلى البرنامج سواء كمـــواد إجباريـــة أو اختيارية ليتواكب مع التطورات القانونية الحديثة.

2.11 يؤدي الطلاب تدريب عملي مقرر لمدة شهرين متتاليين في جهات متعددة مثل دوائر الشئون القانونية المختلفة والمحاكم ومكاتب المحامين والبنوك والشـــركات والـــوزارات والمجـــالس النيابية وغيرها من جهات التدريب بقصد اكتساب الطلاب للخبرات العملية وربط الجوانـــب النظرية بالتطبيق العملي. ويوجد نظام لمتابعة الطالب بمعرفة إدارة التدريب فضلا عن تقييمه

في نهاية فترة التدريب. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن التدريب العملي ليس كافيا لإكساب الطالب المهارات العملية والمهنية المطلوبة، كما أنه غير مُخصص له أي ساعات معتمدة في البرنامج رغم أهميته. كما تنظم الكلية زيارات للطلبة لجهات خارجية متعددة مثل المحاكم والسجون ومركز البحرين للمستثمرين، بالإضافة إلى وجود محكمة صورية ولكنها غير مفعلة بشكل كاف، كما أنها تقتصر على القضايا الجنائية دون غيرها من القضايا المدنيه والتجارية.

2.12 كما لاحظت لجنة المراجعة أن مقرر أساليب البحث العلمي ورد في البرنامج ضمن المقررات الاختيارية ولا يتم طرحه إلا في مرات قليلة رغم أهمية هذا المقرر فى اكساب الطالب لمهارة إجراء الأبحاث بما يتوافق مع المخرجات التعليمية المطلوبة. ويوجد في البرنامج مادتين تطبيقيتين اختياريتين إحداهما في القانون العام والأخرى في القانون الخاص، ولكن ليس لهما ملفات تتضمن وصفهما، بالإضافة إلى أنه لم يتبين لفريق المراجعة طرحهما خلال العام الجامعي 2009 – 2010 مما يؤدي إلى نقص المهارات التي يكتسبها الطالب فيما يتعلق بالجوانب التطبيقية.

2.13 قد قدمت إدارة الكلية للجنة المراجعة خطة دراسية مُعدّلة للعام الدراسي 2011/2010 تتضمن إدخال بعض التعديلات على الخطة الملحقة بتقرير التقييم الذاتي 2009–2010. وتضمنت الخطة الجديدة – وهي معتمدة من مجلس الجامعة – تطويراً محدودا يتلافى بعض جوانب القصور في الخطة الدراسية. وقد تبين للجنة المراجعة من اللقاء مع أساتذة الكلية أنه سوف يبدأ تطبيق الخطة الجديدة 2010 – 2011 اعتبارا من الفصل الدراسي الثاني لهذا العام.

2.14 تتنوع أساليب التعليم والتعلم بحسب طبيعة المقرر والأستاذ القائم بالتدريس. ويعتمد أسلوب التعليم والتعلم في غالبية المقررات على المحاضرة التقليدية بصفة أساسية، إذ يُلقي أستاذ المقرر الدروس على الطلاب ويوجد كتاب أو أكثر مقرر عليهم. ومن خلال اللقاء بالطلاب ومناقشتهم اتضح للجنة المراجعة أن الفرصة متاحة للطلاب أثناء المحاضرة للمناقشة والحوار مع الأستاذ المحاضر، غير أنه قليلا ما تُستخدم الوسائل التعليمية الحديثة في توصيل المعلومات للطلاب، كما لا يوجد اعتماد على وسائل التعلم الذاتي إلا بقدر ضئيل.

2.15 فيما يتعلق بالتقييم فقد تم تخصيص 100 درجة لكل مقرر، وهي مقسمة على 3 أجزاء: (1) الامتحانات الفصلية: حيث يؤدي الطالب امتحان في منتصف الفصل الدراسي يخصص له

30% من الدرجة الكلية للمقرر. (2) أعمال الطالب ومشاركته في الفصل ومخصص لها 20% من الدرجة، منها 10% للأبحاث والتقارير التي يكلف الطالب بإعدادها، و10% لمشاركة الطالب في المناقشات أو قيامه بأي أعمال يكلف بها في الفصل. (3) الامتحان النهائي ويخصص له 50% من الدرجة الكلية للمقرر، ويتطلب نجاح الطالب حصوله على معدل تراكمي لا يقل عن 60%.

2.16 بمراجعة أسئلة الامتحانات النهائية لبعض المقررات تبين للجنة المراجعة أن معظم الأسئلة تميل إلى اختبار مدى قدرة الطالب على استرجاع المعلومات النظرية ولا توجد سياسة واضحة لربط أسئلة الامتحانات بالمخرجات التعليمية المطلوبة، ونتيجة لذلك فإن معظم الامتحانات لا تقيس مدى اكتساب الطالب للمهارات الذهنية والمهنية، بل تختبر – في الأساس – قدرة الطالب على استرجاع المعلومات النظرية في موضوع المقررات. ومع ذلك توجد نسبة قليلة من أسئلة الامتحانات تختبر قدرة الطالب على التحليل والتفكير خاصة في المقررات الخاصة بالعلوم والإجراءات الجنائية. وقد وجدت لجنة المراجعة أن من الممارسات الجيدة أن الطالب تتاح له مراجعة أوراق إجابة الامتحانات الفصلية بما يمكنه من التعرف على أخطائه ومناقشة الأستاذ ليتجنب الوقوع في أخطاء مماثلة في المستقبل في الامتحانات التالية.

2.17 كما علمت اللجنة من خلال المقابلات بأن الطلاب يُقسّمون إلي مجموعات لكل مجموعة منهم مشرف أكاديمي يخصص أوقات محددة لمقابلتهم والرد على استفساراتهم بشأن ما يقابلون من صعوبات أثناء الدراسة.

2.18 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي تود اللجنة الاشادة بالنقاط التالية:

- للبرنامج أهداف واضحة تتفق مع رسالة الجامعة، وهو مصمم بشكل مقبول لتلبية احتياجات سوق العمل في البحرين.
- تم تحديد مواصفات المقررات ومخرجات التعليم المطلوبة في البرنامج وفي عديد من المقررات بشكل مقبول وهي تتلاءم مع أهداف البرنامج.
- الفرصة متاحة للطلاب للمناقشة والحوار مع الأستاذ المحاضر.

- يوجد نظام لتقييم الطلاب يتضمن توزيع علامات المقرر على أداء الطالب لواجباته ومناقشاته خلال الفصل الدراسي فضلا عن امتحانه في نهاية الفصل الدراسي.
- يوجد نظام يسمح للطالب بالإطلاع على أوراق إجابة الامتحانات الفصلية للتعرف على أخطائه ومعرفة أوجه القصور لتلافيها مستقبلا، فضلا عن تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي لمساعدة الطلاب على مواجهة صعوبات الدراسة.

2.19 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة الكلية القيام بما يلي:

- إعادة صياغة رسالة الكلية لمراعاة وجود صلة وثيقة بين رسالة الكلية وأهدافها، إذ يجب أن تستمد أهداف الكلية من رسالتها.
- زيادة عدد الساعات المعتمدة المخصصة في البرنامج للكلية كمقررات اختيارية مع إتاحة فرص أوسع للطالب في اختيار المقررات التي يرغب في دراستها عن طريق طرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي.
- إضافة عدد من المقررات الدراسية الأساسية للبرنامج باعتبارها ضرورية لاستكمال بناء العقلية القانونية للطالب.
- تدريس مقرر مادة "البحث القانوني" لجميع الطلاب في وقت متقدم من التحاقهم بالكلية على أن تشمل مناهج البحث القانوني وأساليب الكتابة والصياغة القانونية بما يتوافق مع المخرجات التعليمية المطلوبة.
- استحداث بعض المقررات الجديدة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل في ظل التطورات الحديثة.
- مراجعة مسميات بعض المقررات بما يتوافق مع محتواها، بالإضافة إلى توزيع مفردات المقرر على أسابيع الفصل الدراسي بطريقة متوازنة بما يتوافق مع اهمية الموضوع لتحقيق درجة كافية من التعمق.
- تضمين البرنامج على بعض المقررات التي تُدرّس باللغة الإنجليزية، وخصوصا تلك المواد التي يغلب عليها الطابع الدولي.

- تطوير محتوى المقررات العملية والتطبيقية واسلوب تدريسها لايجاد التوازن بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية والعملية لكى يكتسب الطالب للمهارات العملية والمهنية بما يتوافق مع المخرجات التعليمية المطلوبة.
- التوسع في استخدام الوسائل الحديثة في توصيل المعلومات للطالب.

2.20 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

كفاءة البرنامج تعتمد على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التعليم، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلم والطريقة المتبعة في قبول الطلاب في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3.1 لا توجد شروط خاصة لالتحاق الطلاب بالكلية في السنة الأولى في برنامج بكالوريوس الحقوق ويتم الاكتفاء بشروط القبول العامة التي تضعها الجامعة وأهمها النجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها، دون وجود حد أدنى لنسبة النجاح في الثانوية العامة. كما لا يُجرى اختبار قدرات ولا تُعقد مقابلات شخصية مع الطلبة، ونتيجة لذلك قد يقبل بعض الطلاب غير المؤهلين بشكل مناسب للالتحاق بالبرنامج.

3.2 يبلغ عددأعضاء هيئة التدريس المتفرغين بالكلية في العام الجامعي 2011/2010 (13) عضواً، منهم عضو هيئة تدريس واحد بدرجة أستاذ، 3 بدرجة أستاذ مشارك، 9 بدرجة أستاذ مساعد. وهم موزعين على التخصصات المختلفة، ولكن لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصين في القانون الدولي العام، والقانون الدولي الخاص، وأصول المحاكمات المدنية. بالإضافة إلى وجود نقص شديد في أعضاء هيئة التدريس ممن يجيدون التدريس باللغة الإنجليزية. ولذلك يتولى أعضاء الهيئة الأكاديمية تدريس بعض المقررات في غير تخصصهم، كما علمت اللجنة بأنه يتم الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من الخارج لسد هذا النقص.

3.3 أعضاء هيئة التدريس لهم مؤلفات وأبحاث منشورة، وتوجد سياسة واضحة لدى إدارة الجامعة في تشجيع النشر الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس. وقد اطلع فريق المراجعة على نماذج لمؤلفات وأبحاث الأساتذة، وهي مؤلفات وأبحاث جيدة في مجموعها.

3.4 وقد لاحظت لجنة المراجعة أن هناك عديد من الأبحاث منشورة في عدة مجلات أو دوريات محلية أو عربية ولكن لا يوجد نشر لأبحاث الأساتذة في المجلات والدوريات العالمية. وتوجد سياسة واضحة من إدارة الجامعة في تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات العلمية والندوات التي تعقد داخل المملكة وخارجها. ولقد علمت اللجنة من خلال

المقابلات بأن العديد من أعضاء هيئة التدريس قد استفادوا من هذه السياسة وشاركوا في مؤتمرات محلية واقليمية.

3.5 وعلى الرغم من أن عدد أعضاء هيئة التدريس مناسب بالنظر إلى عدد الطلبة إلا أن هناك حد أدنى من أعضاء هيئة التدريس يجب توافره لتغطية التخصصات المختلفة بغض النظر عن عدد الطلبة وهو غير متوافر. وبمراجعة عدد ساعات التدريس الفعلية لأعضاء الهيئة الأكاديمية وجدت لجنة المراجعة أن العدد يصل أحيانا إلى 21 ساعة أكاديمية في الأسبوع. كما لوحظ وجود بعض المقررات يتولى تدريسها أعضاء من الهيئة الأكاديمية غير حاصلين على الدكتوراه، وذلك بسبب النقص الواضح في عدد أعضاء هيئة التدريس. أما عن الكادر الإداري فقد لُوحظ أنه يقوم بالمهام الموكلة إليه بكفاءة على الرغم من قلة عدد الإداريين.

3.6 وفيما يتعلق بالمصادر المادية الداعمة للبرنامج فقد لاحظت لجنة المراجعة أن كلية الحقوق ليس لها مبنى مستقل داخل الحرم الجامعي، بل تشترك مع كل من كلية العلوم الإدارية، وكلية الأداب والعلوم في المباني المقامة داخل حرم جامعة العلوم التطبيقية، ومن ثم فإن الفصول الدراسية والمعامل والمكتبة والكافتيريا تخدم جميع الكليات المذكورة. إلا أنه يوجد عدد كاف من الفصول والقاعات الدراسية المناسبة والمجهزة بما يتناسب مع عدد الطلاب الحالي، كما توجد 4 معامل حاسوب لخدمة كافة طلاب الجامعة. ولقد علمت اللجنة بأن لدى إدارة الجامعة خطة للتوسع وقد قُدم لفريق المراجعة أثناء الزيارة ما يفيد العمل على إنشاء مبنى جديد للجامعة بما يفي باحتياجات الكلية بشكل أفضل في المستقبل القريب.

3.7 أما عن المكتبة فقد وجدت لجنة المراجعة أنه لا توجد مكتبة قانونية خاصة بالكلية، بل تشغل المكتبة القانونية جزءا من مكتبة الجامعة. ويتوافر لدى المكتبة حالياً حوالي 3000 عنوان بواقع 8784 كتاب ورقي في فروع القانون المختلفة، بالإضافة إلى 10 دوريات عربية غير أن المساحة الحالية المخصصة للمكتبة وهي حوالي 300 متر مربع غير كافية لخدمة كافة الباحثين والطلاب على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى قدم المصادر والمراجع القانونية الموجودة بالمكتبة وقلة الدوريات العربية. أما عن الدوريات الأجنبية القانونية فلا وجود لها بالمكتبة، ومع ذلك فإن بعض المجلات والدوريات الأجنبية متاحة في شكل الكتروني نظراً لاشتراك المكتبة في قاعدة بيانات الكترونية متخصصة في القانون وهي قاعدة Legal Collection. ويُتاح لأعضاء هيئة التدريس والطلاب الاستفادة من قاعدة البيانات الالكترونية

المذكورة من الجامعة أو من خارجها بالوسائل الالكترونية. كما تقتني المكتبة مجموعة من رسائل الماجستير والدكتوراه يبلغ عددها حوالي 300 رسالة متخصصة في فروع القانون المختلفة. ويتضح من أعداد المترددين على المكتبة أن خدماتها متاحة ومستخدمة لمختلف أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب على مستوى كل كليات الجامعة.

3.8 وقد اتخذت الجامعة ترتيبات من أجل توجيه الطلاب وإرشادهم من أهمها أنه تتوافر على موقع الجامعة على شبكة الانترنت معلومات عن الجامعة وكلياتها الثلاث تشمل التسجيل وشروط القبول والأوراق المطلوبة لتسجيل ومتطلبات التخرج وبرامج الكليات وكذا اللوائح والأنظمة والمطبوعات التي تصدرها الجامعة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت الجامعة بعض المطبوات لارشاد الطلاب من أهمها دليل الطالب. كما يكون لكل طالب مقيد في الكلية مرشد أكاديمي لتقديم النصح إليه ومساعدته في اجتياز ما يصادفه من صعوبات أثناء الدراسة. كما أن الساعات المكتبية لأعضاء هيئة التدريس معلنة لتمكين الطلاب من الاستفادة من مقابلة مرشدهم الأكاديمي في الوقت المناسب. وبشكل عام فإن الترتيبات التي تتخذها الجامعة والكلية من أجل توجيه الطلاب وإرشادهم مناسبة وتحقق الغاية المطلوبة .

3.9 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- وجود سياسة من قبل الجامعة لتشجيع نشرأبحاث ومؤلفات أعضاء هيئة التدريس.
- وجود سياسة من قبل الجامعة لتشجيع اشتراك أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات الخارجية.
- وجود نظام مقبول لتدريب الطلاب يكسبهم بعض المهارات العملية ومتابعتهم.
- اشتراك المكتبة في بعض قواعد المعلومات القانونية الإلكترونية لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس والطلاب في متابعة التطورات القانونية، وإتاحة الدخول على قواعد المعلومات المذكورة من الكلية أو من خارجها.
- وجود عدد كاف نسبيا من القاعات الدراسية المناسبة والمجهزة بما يتناسب مع عدد الطلاب الحالي، بالإضافة الى وجود 4 معامل مجهزة للحاسب الآلي.
- وجود نظام للإرشاد الأكاديمي يمكن الطلاب من التواصل مع أعضاء هيئة التدريس لمساعدتهم في دراستهم.

3.10 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة بما يلي:

- تطوير شروط مناسبة لقبول الطلاب في كلية الحقوق أو عقد اختبارات أو مقابلات مع المتقدمين للالتحاق بالكلية تجنباً لقبول طلاب غير مؤهلين في البرنامج.
- سد النقص في أعضاء هيئة التدريس عن طريق التعيين خاصة في تخصصات القانون الدولي العام، والقانون الدولي الخاص، أصول المحاكمات المدنية، بالإضافة إلى مراعاة إجادة عدد منهم اللغة الإنجليزية.
- مراعاة تدريس المقررات من قبل أساتذة مؤهلين في مجال التخصص.
- استكمال النقص في عدد المراجع والمؤلفات والدوريات القانونية المتواجدة بالمكتبة وضرورة تحديثها فضلا عن التوسع في مساحة المكتبة.

3.11 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4.1 للبرنامج أهداف واضحة تتوافق مع المخرجات التعليمية المطلوبة للبرنامج ومعظم المقررات. وقد اتضح لفريق المراجعة من الزيارة الميدانية وما صاحبها من لقاءات بأصحاب العمل وممثلي مؤسسات المجتمع وجود رضا عام عن مستوى خريجي الكلية، وقبول معظمهم في سوق العمل بعد فترة وجيزة من تخرجهم.

4.2 لا توجد في مملكة البحرين معايير أكاديمية وطنية لكليات الحقوق، ولكن الكلية استرشدت في وضع برنامجها بالمعايير الأكاديمية المطبقة في جامعة العلوم التطبيقية بالمملكة الأردنية الهاشمية في إطار اتفاق التعاون المبرم بين الجامعتين، وقد حل محله حاليا اتفاق تعاون آخر مع جامعة مؤته بالأردن فيما يتعلق بوضع المعايير الأكاديمية والبحث العلمي وتقييم البرامج وعمليات الفحص الخارجي. وقد قامت جامعة مؤته بإجراء مراجعة خارجية للبرنامج لتقييم خطة الدراسة غير أن المعايير الأكاديمية التي تتبعها الكلية تحتاج إلى تطوير مستمر عن طريق إجراء مزيد من المقايسة المرجعية بالبرامج المماثلة والمعايير الاكاديمية في كليات الحقوق في البحرين وخارجها. ويمكن الاسترشاد في هذا الصدد بالمعايير المطبقة في بعض الدول العربية.

4.3 يوجد نظام جيد لتقييم نتائج الطلاب لا يعتمد على نتائج اختبار واحد في نهاية الفصل الدراسي، بل يشمل التقييم أداء الطالب طوال الفصل الدراسي إذ يُعقد امتحان فصلي في كل مقرر يخصص له 30% من درجة المادة، ويخصص 20% من الدرجة لمساهمة الطالب في الفصل مقسمة إلى 10% للأبحاث والتقارير التي يكلف بها، و10% للمناقشات، أما الامتحان النهائي الذي يُعقد في نهاية الفصل الدراسي فيخصص له 50% من الدرجة. وقد تم إجراء مراجعة خارجية لتقييم الامتحانات في شهر فبراير 2010، وقد لاحظت لجنة المراجعة أن عملية مراجعة الامتحانات قد تمت بمعرفة ممتحن خارجي في عدد من المقررات تتبع فروع قانونية مختلفة وهي: دستوري (1)، الملكية الفكرية، شركات تجارية وإفلاس، القانون الدولي

الخاص، الحقوق العينية، أحوال شخصية (2)، أصول محاكمات جزائية، وتم تقييم أعمال الامتحانات في كافة هذه المقررات بمعرفة ممتحن خارجي واحد دون مراعاة أن يكون الممتحن الخارجي متخصصا في الفرع القانوني للمقررات التي يقوم بتقييم امتحاناتها.

4.4 وجدت لجنة المراجعة أن هناك جهود تبذل من إدارة الكلية لمتابعة الخريجين وتحديث بياناتهم، وقد تأسست وحدة تتبع عمادة شئون الطلاب لمتابعة الخريجيين بقرار مجلس الجامعة رقم 8 في 2009/8/18 لبناء قنوات اتصال بين الجامعة وخريجيها. كما شُكّلت لجنة بقرار من مجلس الكلية في فبراير 2010 لمتابعة الخريجين، وقد نظمت اللجنة لقاء ضم عددا من أصحاب الأعمال والخريجين في شهر مارس 2010 لتدعيم الصلة مع الخريجين. وتوجد خطة استراتيجية لدى وحدة متابعة الخريجين على مستوى الجامعة لسد هذا النقص في المستقبل.

4.5 تبين للجنة المراجعة من مراجعة نتائج الامتحانات أن نسبة النجاح مرتفعة في معظم المقررات. وبعد الاطلاع على الوثائق المساندة اتضح للجنة استخدام أعضاء هيئة التدريس لنظام الممتحن الداخلي للتأكد من جودة الأسئلة ومدى قياسها للمعرفة والمهارات المطلوبة.

4.6 كما لاحظت اللجنة انخفاض مستوى جودة الأبحاث القانونية التي يكلف الطلاب بإعدادها، وقد تم الإطلاع على عينات من هذه الأبحاث فتبين أن معظم موضوعات الأبحاث هي موضوعات عامة وغير متعمقة، كما تفتقد معظم الأبحاث إلى المنهج العلمي السليم. ويبدو لفريق المراجعة أن من أهم أسباب انخفاض مستوى الأبحاث هو عدم احتواء الخطة الدراسية على مقرر مستقل يهدف إلى تعليم الطلاب المنهج العلمي في إعداد الأبحاث ويكسبهم مهارات الصياغة القانونية في وقت متقدم من التحاقهم بالكلية.

4.7 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- وجود رضا عام عن مستوى الخريجين لدى أرباب الأعمال ومؤسسات المجتمع.
- تأسيس وحدة لمتابعة الخريجيين وإعداد خطة استراتيجية من أجل تقوية الصلة بين الكلية وخريجيها ومتابعتهم.

- وجود نظام جيد لتقييم أداء الطلاب طوال فترة الدراسة.
- الاستعانة بنظام الممتحن الخارجي في عملية مراجعة الامتحانات في بعض المقررات.

4.8 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة الكلية القيام بما يلي:

- إعداد معايير أكاديمية واضحة لخريجي كلية الحقوق تتبناها الكلية.
- مراعاة أن يكون الممتحن الخارجي متخصصا في الفرع القانوني للمقررات التي يقوم بتقييم امتحاناتها.
- وضع آلية واضحة تتبعها الكلية لقياس المخرجات التعليمية المطلوبة للبرنامج ككل وللمقررات الدراسية، مع مراعاة وضع ضوابط واضحة لنظام الامتحانات وربطها بالمخرجات التعليمية المطلوبة.

4.9 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.

5. المؤشر (4) فاعلية ادارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج – بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة – تبعث على الثقة في البرنامج.

5.1 أنشأت الجامعة وحدة ضمان الجودة لمساعدة الكليات في تبنى إجراءات وسياسات التخطيط والتطوير والجودة بالإضافة إلى التعرف على معوقات التطوير والتحديث ومحاولة علاجها، ووضع برامج لبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس، وقد وضعت وحدة ضمان الجودة دليل إجراءات جودة التعليم في الجامعة، الإصدار الأول 2010. وقد أُنشئت لجنة لضمان الجودة بالكلية لتتولى تنفيذ سياسات الجامعة المتعلقة بالجودة على مستوى الكلية.

5.2 تقوم الكلية بإجراء مراجعة داخلية للبرنامج من خلال اللجان المتخصصة ومجلس قسم القانون العام ومجلس قسم القانون الخاص ومجلس الكلية، ويوجد توثيق لمحاضر اجتماعات اللجان والمجالس المذكورة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نموذج لأعمال لجنة الإرشاد الأكاديمي والخطة الدراسية سطرها محضر اجتماعها الأول للعام الدراسي 2009 – 2010 في 2009/10/14. كما اطلعت على محاضر بعض اجتماعات مجالس الكلية وقسمي القانون العام والقانون الخاص، وهي تدل على اهتمام الكلية بإجراء مراجعات داخلية لبرنامجها.

5.3 ولقد علمت اللجنة بأنه قد تم حديثاً تشكيل مجلس استشاري في الكلية يضم شخصيات أكاديمية ومهنية واجتماعية معتبرة لمراجعة المنهج الدراسي وتطويره. وبالإضافة إلى ذلك يخضع البرنامج للتقييم الخارجي من قبل بعض الجامعات العربية مثل جامعة مؤته بالمملكة الأردنية الهاشمية وجامعة عجمان غير أن المراجعة الخارجية للبرنامج تتم بشكل غير منتظم.

5.4 وتوجد قواعد وإجراءات منظمة لأعمال الامتحانات بالإضافة لتقييمها عن طريق نظام الممتحن الداخلي، كما توجد لجنة للتحقيق مع الطلبة الذين يرتكبون مخالفات مسلكية ويتم توقيع جزاءات على من تثبت إدانته منهم.

5.5 قدمت إدارة الكلية خلال الزيارة الميدانية تقريراً موجزاً يتضمن بعض الإجراءات التي اتخذتها لتحسين برنامج البكالوريوس في الحقوق بعد الفترة اللاحقة على تقديم تقرير التقييم

الذاتي في 2010/3/18، وقد تضمن التقرير اتخاذ بعض الإجراءات التحسينية لتدارك بعض جوانب القصور في البرنامج.

5.6 وتوجد آليات لاستطلاع آراء الطلاب من خلال استبيان تعده عمادة شئون الطلبة بغرض معرفة مدى رضا الطالب عما يقدم إليه من خدمات على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى نموذج لاستطلاع آراء الطلبة في تدريس المقرر الدراسي يشتمل على تقييمه لخطة المادة ومفرداتها وطرق ووسائل تدريسها ومدى انضباط المحاضرات وأداء الاستاذ المحاضر. و تتم مناقشة نتائج هذه الاستبيانات في مجلس الكلية، حيث علمت اللجنة بأن الكلية قد قامت ببعض التحسينات في ضوء هذه النتائج. كما يتم تمثيل الطلاب في مجالس الكلية وقسمي الكلية.

5.7 وبالإضافة إلى ذلك تستطلع وحدة متابعة الخريجين في الجامعة بالتنسيق مع لجنة ضمان الجودة في الكلية آراء الخريجين من خلال استبيان يوزع عليهم، بالإضافة إلى توزيع استبيان على أصحاب العمل والمتخصصين لاستطلاع آرائهم في برنامج الكلية. غير أن فريق المراجعة لم يجد ما يفيد أن نتائج الاستبيانات المتقدمة تؤخذ بعين الاعتبار بما يؤدي إلى تحسين العملية التعليمية.

5.8 اطلعت لجنة المراجعة على خطة مقدمه من الكلية أعدت في 2010 عن الأعوام 2010 – 2114، وتشمل الخطة تحديد الرؤيا، والرسالة، والقيم الجوهرية، والتحليل الرباعي، والغايات من الخطة، والأهداف، بالإضافة إلى الخطة التنفيذية وهي خطة طموحة تهدف إلى تحسين الأداء بالكلية وتقوم على عدة محاور هي: الإدارة، أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، البحث العلمي، الجودة، خدمة المجتمع، البيئة الجامعية. كما تتضمن الخطة المقترحة توصيات تتعلق بخطوات وإجراءات تفعيلها.

5.9 تنظم إدارة الجامعة دورات تدريبية لتطوير اداء أعضاء هيئة التدريس، وقد ُعقدت خلال العامين الماضيين عدة دورات لهذا الغرض تتعلق بالجودة واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس، ومهارات الكمبيوتر غير أن هذه الدورات غير كافية. كما وقعت الجامعة عدة اتفاقيات للتعاون مع بعض الجامعات في البحرين وخارجها تسهم في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن الكلية لم تعقد حتى الآن أي مؤتمر

علمي، وقد اتخذت الكلية ترتيبات لعقد أول مؤتمر علمى لها خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي الحالي 2010 – 2011 .

5.10 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة تود اللجنة **الإشادة** بالنقاط التالية:

- وجود نظام لضمان الجودة حيث أنشأت الجامعة وحدة ضمان الجودة وضعت دليلا لإجراءات جودة التعليم في الجامعة، كما أنشئت لجنة لضمان الجودة بالكلية لهذا الغرض.
- خضوع البرنامج للتقييم الخارجي.
- وجود مجلس استشاري للكلية لمراجعة المنهج الدراسي وتطويره.
- وجود قواعد وإجراءات منظمة لأعمال الامتحانات وتقييمها.
- وجود آليات لاستطلاع آراء الطلاب لقياس مدى رضا الطلاب عما يقدم لهم من خدمات على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى تقييم البرنامج الدراسي. وكذلك تمثيل الطلاب في مجالس الأقسام والكلية.
- وجود خطة للكلية للتطوير عن الأعوام 2010 – 2014 تتضمن توصيات تتعلق بخطوات وإجراءات تفعيلها.

5.11 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة بما يلي:

- مراعاة إعداد تقرير التقييم الذاتي السنوى للكلية بصفة دورية.
- تحليل نتائج استبيانات الطلاب والخريجين وأرباب الأعمال وأخذها بعين الاعتبار لتحسين العملية التعليمية.
- وضع آليات تنفيذية لوضع خطة التطوير 2010 – 2014 موضع التنفيذ بما يتفق مع معايير الجودة.
- وضع برامج أكثر فاعلية لتطوير أداء هيئة التدريس خاصة فيما يتعلق بالجودة واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس، واللغة الإنجليزية.

5.12 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج مستوفٍ لمؤشر فاعلية إدارة وضمان الجودة.

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده المؤسسة، والأدلة التي جمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

هناك قدر محدود من الثقة في برنامج بكالوريوس الحقوق المقدم من قبل جامعة العلوم التطبيقية.